دور الدولة في مراقبة المحتوى الرقمي على الانترنت

اعداد : أ. د. نوال الدليمي / ورقة حوارية مقدمة الى ندوة "الانترنت بين الإيجابيات والسلبيات "وذلك يوم الاحد المصادف 13م3م2022

الرقابة على الإنترنت هي مراقبة أو قمع ما يمكن الوصول إليه أو نشره أو عرضه على الإنترنت بواسطة المنظمين أو بمبادرة منهم. قد ينخرط الأفراد والمنظمات في الرقابة الذاتية لأسباب أخلاقية أو دينية أو تجارية ، للامتثال للمعايير المجتمعية ، بسبب التخويف ، أو خوفًا من العواقب القانونية أو غيرها . وتحدث الرقابة على الإنترنت أيضًا استجابةً لأحداث مثل الانتخابات والاحتجاجات وأعمال الشغب أو توقعًا لها. والوصول إلى المعلومات مثل الأخبار وقمع النقاش بين المواطنين .

تتشابه العديد من التحديات المرتبطة بالرقابة على الإنترنت مع تلك المتعلقة بالرقابة غير المتصلة بالإنترنت على وسائل الإعلام التقليدية مثل الصحف والمجلات والكتب والموسيقى والراديو والتلفزيون والأفلام. يتمثل أحد الاختلافات في أن الحدود الوطنية أكثر قابلية للاختراق عبر الإنترنت: يمكن لسكان الدولة التي تحظر معلومات معينة العثور عليها على مواقع الويب المستضافة خارج الدولة. وبالتالي يجب على الرقباء العمل على منع الوصول إلى المعلومات على الرغم من أنهم يفتقرون إلى السيطرة المادية أو القانونية على المواقع نفسها. وهذا بدوره يتطلب استخدام أساليب الرقابة الفنية التي تنفرد بها الإنترنت ، مثل حجب المواقع وتصفية المحتوى. وقد خلص تقرير صادر عن باحثين في معهد" أكسفورد" للإنترنت في عام 2011 ونشرته اليونسكو إلى أن "... التحكم في المعلومات على الإنترنت والويب أمر ممكن بالتأكيد ، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي لا يضمن قدرًا أكبر من حرية التعبير.
https://stringfixer.com/ar/Internet_censorship

أن "جرائم المعلوماتية" تشمل كل ما يمس بالنظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة أو حرمة الحياة الخاصة واعداده - محتوى الاساءة- أو إرساله أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو هاتف الجوال أو البلاك بيري أو غيرها من الأجهزة .

وكانت حكومة الامارات العربية المتحدة قد شددت العقوبات على ما وصفتها بجرائم الانترنت بحيث اصبحت تشمل السجن لكل من يستخدم شبكة الانترنت للاساءة للسلطة الحاكمة.وشملت التعديلات ايضا حسب وكالة انباء الامارات الحكم بالسجن على اي شخص "حرض على أفعال أو

نشر أو بث معلومات أو أخبارا أو رسوم كرتونية أو أي صور أخرى من شأنها تعريض أمن الدولة ومصالحها العليا للخطر أو المساس بالنظام العام".

https://www.bbc.com/arabic/interactivity/2012/12/121210_comments_internet_censor_penalties (موقع BBC الاخبار الرئيسية هل الرقابة على الانترنت هي قمع ام حماية للمجتمع) . وكانت شبكات التواصل الاجتماعي احدى انجع الوسائل التي لجأ اليها النشطاء الشباب في الدول العربية التي شهدت ثورات في تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات بعيدا عن الرقابة الامنية للسلطات مما حدا بالعديد من الحكومات العربية الاخرى الى التنبه الى امكانية تكرار ذلك دولها.

من جهة اخرى ترى الحكومات العربية ان من حقها فرض الرقابة على الانترنت بهدف حماية الاداب العامة والمجتمع والسلم الاهلي ومحاربة الانشطة الاجرامية التي تنشط في

مثال على ذلك هو الرقابة المتزايدة بسبب أحداث الربيع العربي . تشمل الأنواع الأخرى من الرقابة استخدام حقوق النشر والتشهير والمضايقات والادعاءات المادية الفاحشة كوسيلة لقمع المحتوى.

كما يتباين دعم ومعارضة الرقابة على الإنترنت. في استطلاع أجرته جمعية الإنترنت في عام 2012 ، وافق 71٪ من المستجيبين على أن "الرقابة يجب أن توجد بشكل ما على الإنترنت". وفي نفس الاستطلاع اتفق 83٪ على أن "الوصول إلى الإنترنت يجب أن يعتبر حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان" ووافق 86٪ على أن " حرية التعبير يجب أن تكون مضمونة على الإنترنت". يعتمد تصور الرقابة على الإنترنت في الولايات المتحدة إلى حد كبير على التعديل الأول والحق في حرية التعبير والوصول إلى المحتوى بغض النظر عن العواقب. [3] وفقًا لـ GlobalWebIndex ، يستخدم أكثر من 400 مليون شخص الشبكات الخاصة الافتراضية للتحايل على الرقابة أو لزيادة خصوصية المستخدم.

ويُذكر أن المرصد المفتوح لشبكة التدخل "OONI" أنشئ في عام 2012، ويراقب الشبكات في أكثر من 90 دولة عبر تعقب الأجهزة والكمبيوترات، والتي هي في متناول أي شخص. وينشر بيانات الرقابة على موقعه. وأكدت المنظمة حالات الرقابة في عدد من البلدان، بما فيها روسيا والمملكة العربية السعودية وتركيا وإثيوبيا والسودان. عن طريق إدخال تطبيقات الجوال، يمكن لـ"OONI" الوصول إلى المزيد من الناس الذين يمكن أن يتأثروا بانقطاعات الانترنت، وخصوصاً في الأسواق الناشئة حيث الهواتف الذكية هي أكثر شيوعاً من أجهزة الكمبيوتر.
https://stringfixer.com/ar/Internet_censorship

وذكر تقرير "BBC " ان هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في السعودية من خلال نظام مكافحة "الجرائم قررت " فرض عقوبة السجن 5 سنوات و 3 ملايين ريال غرامة لمعيدي نشر الإساءات على مواقع التواصل الاجتماعي. منطلقين من ان جرائم المعلوماتية" تشمل كل ما يمس بالنظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة أو حرمة الحياة الخاصة واعداده - محتوى الاساءة- أو إرساله أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو هاتف الجوال أو البلاك بيري أو غيرها من الأجهزة .

https://www.bbc.com/arabic/interactivity/2012/12/121210_comments_internet_censor_penalties (موقع BBC الاخبار الرئيسية هل الرقابة على الانترنت هي قمع ام حماية للمجتمع)

المشكله الان اصبحت في الشبكه المعلوماتيه شبكه الانترنت او العالم الرقمي اصبحت مشكله التطبيقات وليس المواقع الغير مناسبه او المواقع السلبيه او المواقع المحرمه من قبل المجتمع فقط فكيف نستطيع منع بعض التطبيقات او التحكم فيها من خلال خدمه معينة حتى لا تصل المعلومات التي تحرض مثلا على التطرف على الارهاب والحرب وتطبيقات الالعاب الخطرة ذات المساحه الواسعه والتي , تجعل المستخدمين يتصلون بجهات مختلفه ويتعرفون على مختلف الافراد الذين يحملو من التوجهات الاخلاقيات والقيم قد لا تناسب مع مجتمعنا واخلاقنا فيكون هناك اختراق ان ضبط العالم الرقمي او ضبط المحتوى الرقمي والشبكة العنكبوتية هو غايه في الصعوبه و تحتاج الى امكانيات التقنيه والفنيه وعلميه معلوماتيه وسياسيه كبيره جدا يعني تكون محايده تجاه هذه التطبيقات وليس لها من تدخلات سياسيه يعني احنا مثلا عندنا تطبيقات الواتساب والفيس ونجد ان انها اماكن لترويج والتواصل الاجتماعي وقد تحمل كثير من المحتوى ذو الاتجاهات التي لا تنسجم مع مجتمعنا القيم والعادات وهنالك حوادث كثير تشير الى ان هذه التطبيقات حرضت على العنف والقتل مثل ماحدث من قبل دوله بورما التي فيها اقليم مسلم وكانت قد اشئت كروبات على تطبيق الفيس تقيد وتعمل لصالح التوجه الاجرامي تجاه هذه الاقليه المسلمه مما جعلها تتعرض تتعرض الى شبه اباده وغيرها كثير من الحوادث مواقف دولية وطوائف وأحزاب مثل ماحدث للترويج للتنظيم الإرهابي لداعش او الطائفية والصفحات المحرضة على التطرف مواقف دوليه ومحليه لحظه من الفيس مثلا تطبيق الفيس يحجب بعض الكلمات او بعض المصطلحات مثل مايخص النضال الفلسطيني اذا توافق معاييرها وسياساتها والحقيقه ان هذه يعني هذه الشركات والدول المتجسسة والتي تخترق كل خصوصية وتطلع على الحسابات الشخصية وتراقب حتى هواتف المسؤلين في أجهزة الدولة مثلما صرح بذلك وزير الاتصالات وقد صرح وزير الاتصالات وأشار إلى وجود دول وجهات تستهدف هواتف المسؤولين، امتنع من ذكرها. وأوضح أن هناك جهات في الداخل أيضا تراقب اتصالات المسؤولين. وإن هذا الموضوع أصبح من الأمور السهلة في ظل تطور التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، وأصبح بالإمكان مراقبة أي حزمة اتصالات، سواء كانت حكومية لمسؤولين في الدولة أو مواطنين عاديين من مناطق بعيدة ومن دول مجاورة. وكشف الوزير عن سعي وزارته لإنشاء منظومة مغلقة للاتصال والتواصل مع استخدام التشفير، وعزا أسباب هذا الاختراق إلى الوضع الذي يعيشه العراق منذ الغزو الأميركي عام 2003. وقال إن عدم وجود سيطرة للدولة أدى إلى انفلات الأمور، وأصبح بإمكان أي جهة - دولة كانت أو منظمة- أن تنصب أجهزة تنصت بكل سهولة دون مراقبة أو علم الدولة. وحذر المسؤولين في كل مفاصل الدولة من التحدث بأمور سرية تخص عمل الدولة من خلال الهاتف، وان هواتف المسؤولين العراقيين وعموم الاتصالات في العراق مراقبة وتخضع للتنصت ويشير إلى أن تحذير وزير الاتصالات جاء في وقت تتعرض فيه جميع الاتصالات للاستراق من عدة جهات ودول، مضيفا أنه لا يمكن التحصن من هذه المشكلة إلا بالحرص على عدم التحدث بأمور مهمة في الهاتف النقال. ويؤكد أن العراق أصبح ساحة مفتوحة لجميع الدول والجهات، سواء من دول الجوار أو غيرها، ويقول إن هناك شكوكا كبيرة في وجود جهات تتنصت على مكالمات المسؤولين العراقيين، وتقوم بتسجيلها لأغراض تخدم أهدافها المستقبلية، ويبين أن هذه الجهات والدول لديها

إمكانات وأجهزة متطورة للتنصت على الاتصالات الهاتفية. ويؤكد وزير الاتصالات الى توفر معلومات لدى وزارته تؤكد وجود مثل هذا التنصت على هواتف المسؤولين، ويقول نحن متأكدون 100% من أن هواتف المسؤولين والأجهزة الأمنية مراقبة، من خلال أجهزة كشف التنصت التي استخدمناها، وخصوصا أجهزة المسؤولين الأمنيين. وكانت الوزارة قد ذكرت في بيان صحفي أنها تقترب من الانتهاء من إنشاء مشروع "الرقابة الإيجابية" على مواقع الإنترنت،. وقالت الوزارة إن الهدف من المشروع هو حماية العائلة العراقية من المواقع غير الأخلاقية، وتلك التي تحرض على العنف الأسري واستغلال الأطفال لأنها "منافية للدين والأخلاق والعادات العربية". وأكدت الوزارة أن الحجب سيطال المواقع التي تحرض على الإرهاب والعنف، لكنها تعهدت باحترام حرية التعبير وعدم المس بالمواقع السياسية والاجتماعية والثقافية. وأوضحت أن المشروع يعتمد ضوابط ومعايير دولية مطبقة في جميع البلدان المجاورة للعراق.اذن لابد انه تكون هنالك هيئات تابعة لأجهزة الدوله الرسميه تحاول ان تحجبها والسيطره عليها لان هذه التطبيقات المتضمنة في المحتوى الرقمي لاتنسجم مثلا مع والوحده الوطنيه اووحدة المجتمع ولا بد انه يكون موقف واجراء عملي من قبل وزارة الاتصالات تشكل هيئه من مكونة من تشكل يضم مختصين والاكاديميين والفنيين ذوي المهارات الفنية والتقنية والمعلوماتية ومن وزاره التربيه ويقدمون خبراتهم التربويه في اي القيم اللي يفترض انه نقبلها والاخلاق والممارسات والسلوكيات التي يفترض ان يطلع الناس عليها او المجتمع عليها وكذلك بممثلين من وزاره الداخليه و جهاز الامن الوطني والمخابرات وحقوق الانسان وزاره العدل والا علام او هيئات الاعلام تراقب هذه التطبيقات وكيف ان هذه التطبيقات تكون ذات محتوى امن و تساعد على تحقيق السلم الاجتماعي والامن الاجتماعي ام لا اوتساعد على نشر الضوابط والقيم الاخلاقيه المطلوبه فاذا لابد من تشكيل هيئه من الخبراء المختصين في الجانب النفسي والاجتماعي والاعلامي والاتصال يعني تراقب حتى التطبيقات المتعلقة ببرامج والعاب الاطفال او شباب وكيف وتاثيرها على المواطنه وقيمها والهوية وترفع هذه الاجهزه المعلومات التي تتعلق بهذه الخصوصية

ولا سيما المواقع التي تتعلق بحجب الحساب الشخصي اذا كان صاحب هذا الحساب لديه افكار ولديه توجهات لا تنسجم مع شركات تطبيق الفيس او الواتساب , ذات الانتشار الاجتماعي الواسع وايضا المفروض وضع حدود و قوانين وانظمه لمدى المحافظه على سريه وعدم تهكير او اختراق والحقيقه ان العالم الافتراضي او المجتمع الرقمي او المجتمع الالكتروني يمثل العالم الخائلي (يعني العلم الموازي للعالم الحقيقي الذي نعيشه) هذا العالم يوازي العالم الواقعي هو الشكل الثاني للعالم الواقعي يعني اصبح الانسان في هذا الوقت هو شخصيتين او هو ما يرقمن وما يخزن وما ينشر ويوزع فاذا كانت الممارسات والسلبيات او الايجابيات اللي مارسها الانسان في حياته اليوميه في العلاقات مع الاخرين تكون موجوده على تطبيقات الفيس والوتساب تحتاج تشريعات قانونيه تمثل منظومه من الأوامر والتعليمات الصادرة من الهيئة تضبط عالم المحتوى الرقمي لابد ان تكون ذات شروط قانونيه بعد شروط قانونيه او لائحه تمثل منظومه قيميه واخلاقيه واجتماعيه

نلاحظ ان في مجتمعنا الان في العراق قد تم اختراقه وواجهة كثير من الحروب من 2003 ولحد الان يعني عنف وتطرف كبير وشديد وقع على أبنائه , يعني من الوضع الامني القلق والغير مستقر يستدعي ان تكون هذه الهيئه تعمل على مراقبه هذه التطبيقات وكتابه هذه التقارير وبيان مخاطر هذه التطبيقات

نحن نحتاج الى افكار عمليه فاعليه يكون لها دور مؤثر في حجم تطبيقات او مواقع للمجتمع وعلى وزاره الاتصالات التي عندها بوابه الكترونيه تستطيع ان تحجب اي تطبيقات لا تتناسب مع خصوصيه الافراد ولا تتناسب مع مجتمعنا وقد حدث هذا في ثوره تشرين الدوله تدخلت وحجبت الفيس وبقيت لفتره طويله جدا وعلى الرغمم من انه حصل تحايل ومحاولات كثيره جدا من قبل الافراد المتمكنين بالانترنت والبرمجيات ان يعيدون التواصل مع صفحاتهم

ولابد ان تضع هذه التطورات المستقبليه في الحسبان والتخطيط والا تبقى المواقع والتطبيقات بهذه الحريه الفوضوية وضعف الرقابه من قبل الاهل والمدارس والرقابه التربويه الاسريه أدى الى انتشار المخدرات و المسكرات وانتشار الارهاب وكثير من الظواهر السلبيه ولعب القمار والالعاب الالكترونيه يعني الحاصل على الشبكه الفيس والتوكتوك وغيرها من هذه التطبيقات المؤثرة سلبا في مجتمعنا إن ترك تقدير المسموح وغير المسموح في المواقع الإلكترونية بيد السلطات ربما يحول الرقابة لموضوع انتقام سياسي أو ثقافي، قائلا إن هذا الأمر خطير. ولابد من فتح حوار ثقافي وإعلامي من قبل كثير من المختصين والجهات ذات العلاقة قبل الإقدام على خطوات من هذا القبيل.